



مركز الاتحاد
للأبحاث و التطوير

تحليل مقارنة

ثلاثة عقود من التحولات

ما بين تفاهم "نيسان" و"المنطقة العازلة"

إبراهيم شمس الدين

تاريخ الإصدار

2026-4-24

ثلاثة عقود من التحولات

ما بين تفاهم "نيسان" و"المنطقة العازلة"

إبراهيم شمس الدين

المحتويات

- 2..... خلاصة تنفيذية
- 3..... "تفاهم نيسان"
- 5..... واقع ما بعد جولة "العصف المأكول"
- 8..... مقارنة بين "تفاهم نيسان" وهدنة "الوضع الراهن"
- 9..... خاتمة

خلاصة تنفيذية

هل يُعيد الوضع الراهن في جنوب لبنان، منذ إعلان وقف إطلاق النار لمدة عشرة أيام، إحياء معادلات الإشتباك بين المقاومة وقوات الإحتلال الإسرائيلي؟ أو وضع "خطوط حمراء" من جديد؟ وآليات مراقبة جديدة؟ في محاولة لإحتواء التصعيد أو الحرب على الجبهة اللبنانية. أم سنذهب إلى فشل وتصعيد وديناميكيات إقليمية لصياغة توازنات جديدة؟

نحن لسنا بصدد نسخة ثانية عن "تفاهم نيسان" 1996، بل ربما نحن أمام صياغة "عقد أمني" جديد يسعى الإحتلال لفرضه بالحديد والنار. لقد كان "تفاهم نيسان" عبارة عن تنظيم قواعد إشتباك، في ظل إعتراف بحق المقاومة، وبواقع ميداني قائم للإحتلال يتم مقاومته، بينما ما يروج للإحتلال له اليوم هو "إلغاء للجغرافيا" وإلغاء لانتشار السكان عليها تحت ذريعة أمن "مستوطنات" الشمال. أي بمعنى آخر، كان "التفاهم" هو "إدارة للصراع"، بينما الوضع الراهن هو "حرب وجودية" جوهرية مع العدو الإسرائيلي تُعيد تشكيل الخريطة السياسية والعسكرية برمتها.

يسعى الكيان الغاصب إلى تغيير قواعد الصراع من قواعد إشتباك تقليدية أو نوعية، إلى هندسة جغرافية أمنية جديدة بالكامل، وهذا ما يضع المقاومة في لبنان أمام تحدٍ وجودي، خصوصاً في ظل السعي لنزع شرعيتها وسلاحها، ويدفعها للعمل لإستعادة الردع، ومواجهة إحتلال محدود لمجال حدودي في إطار من حرب إستنزاف، ولمنع العدو من تكريس أمر واقع.

"تفاهم نيسان"

"تفاهم نيسان" هو تفاهم غير رسمي (لم يكن إتفاقية رسمية موقّعة)، بل "تفاهم" شفهي تم توثيقه عبر وسطاء دوليين، تم في 26 نيسان-أبريل 1996 لإنهاء الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان (عملية "عناقيد الغضب")، والتي إستمرت 16 يوماً (بدأت في 11 نيسان). هذا التفاهم، الذي تم بوساطة أميركية، لم يكن معاهدة سلام ولا معاهدة ثنائية، كما أنه لم يكن معاهدة دولية، بل كان مجموعة من "قواعد الإشتباك" التي أرست "معادلة" استمرت حتى انسحاب الكيان المحتل من جنوب لبنان عام 2000. لقد كان "التفاهم" من وجهة نظر إضافية بمثابة "مأسسة للصراع"، ضمن حرب "نقاط" وعمليات عسكرية وأمنية، وهو ما صبّ في مصلحة حزب الله إستراتيجياً على المدى البعيد.

1-الإطار العام: تفاهم نيسان 1996، هو تفاهم:

- شفهي موثّق كتابتاً، غير مُعلن رسمياً كمعاهدة ثنائية أو دولية، أبرم بوساطة أميركية بين لبنان والكيان الإسرائيلي، وشاركت فيه أيضاً سوريا وفرنسا، وروسيا كجزء من "مجموعة إستشارية".
- طُبّق على الممارسة العمليّة على جانبي الحدود الجغرافية بين جنوب لبنان (المناطق التي لم تكن خاضعة للإحتلال في جنوب لبنان)، وبين مستوطنات الكيان الإسرائيلي في شمال فلسطين المحتلة.
- لم يُعتبر ذلك التفاهم إعترافاً رسمياً من لبنان بإسرائيل أو بالتفاوض المباشر معها، أو حلاً للقضايا العالقة بينهما. ولم يُناقش لا الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان، ولا قضايا الحدود البرية أو البحرية، ولا الخروقات الجوية والمائية، ولا أي إتفاقات "سلام" ممكنة.

2-ظروف التفاهم:

جاء التفاهم بعد حرب أبريل-نيسان 1996، التي سمّتها إسرائيل عملية "عناقيد الغضب"، وهي حملة قصف جوي وبرّي واسعة على جنوب لبنان وشماله (شمال الجنوب) ردّاً على تصاعد عمليات حزب الله وصواريخ "الكاتيوشا" على شمال فلسطين المحتلة.

وقد أدى حينها قصف إسرائيلي لمركز للأمم المتحدة في بلدة قانا أسفر عن إستشهاد أكثر من 100 مدني، إلى موجة إستنكار دولي ضُغط على الكيان الإسرائيلي لقبول وقف إطلاق النار، فتدخلت الولايات المتحدة وفرنسا لرعاية تفاهم يوقف العدوان مع الحفاظ على بعض "الخطوط الحمراء" للطرفين.

3-بنود التفاهم الرئيسيّة:

رغم اختلاف التوصيفات بين الأطراف، يمكن إستخلاص البنود الأساسية من النص وروحه التي تداولتها مراجع لبنانية-إسرائيلية، والتي صيغت على لسان وزير الخارجية الأميركي آنذاك "وارن كريستوفر"، بالنقاط التالية:

- منع الهجمات الصاروخية: عدم قيام أي "مجموعة مسلحة" في لبنان (في إشارة إلى حزب الله) بشن هجمات بصواريخ الكاتيوشا أو أي سلاح آخر على "إسرائيل". مع التأكيد أن إطلاق القذائف لا يُسمح به من داخل القرى أو مناطق مدنيّة.
- حماية المدنيين اللبنانيين: إلتزام "إسرائيل" والمتعاونين معها بعدم إطلاق أي سلاح على المدنيين أو الأهداف المدنيّة في لبنان.

- تجنب المدنيين دائرة الصراع: إلتزام الطرفين بضمان عدم إستهداف المدنيين تحت أي ظرف، وعدم إستخدام المناطق المأهولة والمنشآت الصناعية والكهربائية قواعد لشن هجمات.
- الحق في الدفاع عن النفس: إحتفاظ أي من الطرفين بحقه في الدفاع عن النفس دون خرق التفاهم.
- آلية المراقبة الدولية: تشكيل "لجنة مراقبة" رباعية (لاحقاً خماسية) ضمت الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا ولبنان وإسرائيل لمتابعة التطبيق ومعالجة الشكاوى خلال 24-48 ساعة.

أي أن التفاهم كان في جوهره:

حزب الله\المقاومة: لا إطلاق كاتيوشا من جنوب لبنان على شمال الكيان الإسرائيلي.
إسرائيل: لا قصف على أهداف مدنية في الجنوب اللبناني.

4-تداعيات التفاهم على الطرفين:

يُعد "تفاهم نيسان" نقطة تحوّل أسست لقواعد إشتباك جديدة، و نستعرض أهم تداعياته على طرفيه المباشرين:
حزب الله:

1. تعزيز الردع، زاد "التفاهم" من تعزيز جدوى المقاومة، إذ ظهر أنها إستطاعت، رغم تفوق القوة الإسرائيلية، أن تضع تفاهماً يقيّد من قدرة إسرائيل على قصف القرى بشكل عشوائي.
2. إستفاد حزب الله من "التفاهم" لتطوير قدراته العسكرية النوعية، وتطوير برنامج صواريخ المقاومة، بالإعتماد على صواريخ أطول مدى تحاشياً لإطلاق الصواريخ من داخل القرى.
3. حماية المدنيين، وتقييد قدرة إسرائيل على قصف القرى بشكل عشوائي. مما أتاح لحزب الله حرية عمل أكبر في مواجهة الإحتلال مباشرة من دون القلق من ثمن باهظ إزاء الخسائر المدنية.
4. مكسب قانوني وسياسي دولي، من خلال تكريس الإعتراف بالمقاومة وشرعيتها، إذ نص صراحة على أن ما يمنعه التفاهم هو الهجمات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وليس العمليات ضد جيش الإحتلال في الأراضي اللبنانية.
5. الإعتراف بـ"قوة حزب الله"، كفاعل وكقوة ميدانية، إذ لم تعد تتعامل معه فقط كمجموعة "فدائية"، بل كجهة وطرف في تفاهمات دولية له قواعد إشتباك معترف بها، رغم عدم ظهوره على ورقة التفاهم.
6. أسس لـ"قواعد إشتباك" غير مكتوبة. وأصبح جيش الإحتلال في الجنوب اللبناني صيداً مركّزاً في حرب إستنزاف أدت في النهاية إلى إنسحابه في عام 2000.

الكيان الإسرائيلي:

1. حققت جانباً من هدفه الإستراتيجي: تخفيف قصف الكاتيوشا على مستوطنات شمال فلسطين، خصوصاً مستعمرات الجليل (مكسب أممي فوري) بعد فترة من الرعب والنزوح إلى الملاجئ، ودفع تكلفة سياسية دولية أقل بعد مجزرة قانا.
2. أن لقوى الإحتلال الحق في الرد على هجمات المقاومة ضمن النطاق العسكري.

3. فشل إستراتيجي، لم يتحقق هدف إبعاد حزب الله عن الحدود، أو عدم إضفاء شرعية على المقاومة.

واقع ما بعد جولة "العصف المأكول"

أعلن رئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" في أعقاب الإتفاق على وقف إطلاق النار لمدة عشرة أيام من بعد منتصف ليل الخميس في 16 أبريل-نيسان، "سنبقى في المنطقة الأمنية التي تبدأ من بحر الناقورة وتنتهي عند جبل دوف والحدود السورية - منطقة أمنية بعرض 10 كيلومترات".

لقد اعتبر العدو الإسرائيلي أن نص إتفاق وقف إطلاق النار الذي رعاه الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"، والذي أتى في حقيقة الأمر استجابة أميركية للضغوط الإيرانية التي رفضت فتح مضيق هرمز إلا بعد تحقيق وقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية، يحفظ للكيان حرية الحركة (في إطار جغرافي محدد): "تحتفظ إسرائيل بحقها في إتخاذ جميع الوسائل اللازمة للدفاع عن النفس في أي وقت، ضد هجمات مُخطط لها أو وشيكة أو مستمرة". الأمر الذي أكدته تصريحات وزارة الخارجية الأميركية حين قالت: "لإسرائيل الحق في إتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن النفس في أي وقت في مواجهة هجمات مزعومة أو وشيكة أو جارية".

1-النص الاميركي الرسمي لـ"مذكرة التفاهم":

نشرت وزارة الخارجية الاميركية نص "مذكرة التفاهم" وجاء فيه:

"تم الإتفاق على نص البيان التالي بين حكومة "دولة إسرائيل" وحكومة الجمهورية اللبنانية: في أعقاب **محادثات مباشرة** مثمرة جرت في 14 نيسان بين حكومتي الجمهورية اللبنانية (المشار إليها بـ"لبنان") و"دولة" إسرائيل (المشار إليها فيما يلي بـ"إسرائيل")، برعاية الولايات المتحدة الأميركية، توصل لبنان وإسرائيل إلى تفاهم يقضي بأن **يعمل الطرفان على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق سلام عادل دائم بين البلدين**، والإعتراف الكامل بسيادة كل منهما وسلامة أراضيها، وإرساء أمن فعلي على حدودهما المشتركة، مع الحفاظ على حق "إسرائيل" الأصيل في الدفاع عن النفس.

ويقر الطرفان بالتحديات الكبيرة التي تواجه الدولة اللبنانية نتيجة وجود "جماعات مسلحة" من غير الدول، بما يقوّض سيادة لبنان ويهدد الإستقرار الإقليمي. كما يتفهمان **ضرورة كبح أنشطة هذه الجماعات**، بحيث تكون القوى المخوّلة **حصراً بحمل السلاح في لبنان** هي: الجيش اللبناني، قوى الأمن الداخلي، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لأمن الدولة، الجمارك اللبنانية، والشرطة البلدية (ويشار إليها فيما يلي بـ"الأجهزة الأمنية اللبنانية").

2-تداعيات ما بعد هدنة وقف إطلاق النار:

أولاً: أعلن الكيان الإسرائيلي، أن إسرائيل:

- **ستفرض ما يُسمى بالخط الأصفر في لبنان** لمنع عودة السكان إلى 55 قرية واقعة داخل هذا الخط. وفي رسائل تحذيرية للناطق الإعلامي لجيش الإحتلال الإسرائيلي، وحتى إشعار آخر، طالب فيها السكان اللبنانيين، بعدم العبور والعودة إلى القرى التالية: البياضة، شاما، طيرحرفا، أبو شاش، الجبين، أم توتة، الزلوطية، بستان، شحين، مروحين، رامية (بنت جبيل)، بيت ليف، صلحانة، عيتا

الشعب، حنين، الطيري، رشاف، يارون، مارون الرأس، بنت جبيل، عيناتا، كونين، عيترون، بليدا، محبييب، ميس الجبل، قلعة دبا، حولا، مركبا، طلوسة، بني حيان، رب ثلاثين، العديسة، مرجعيون، كفر كلا، الطيبة (مرجعيون)، دير سريان، قنطرة، علمان (مرجعيون)، عدشيت القصير، القصير، ميسات، لبونة، إسكندرونة، شمعا، ججيم، الضهرة، يرين، خربة الكسيف، الخيام، صليب، مزرعة سرده، مجيدية.

بينما فنّد مراقبون الرقم الفعلي للقرى المتأثرة بهذا التحذير هو 49 قرية، أضاف إليها العدو أسماء مناطق في خراجات هذه القرى ليسجلها العدو على أنها قرى ما يؤكد أن هدفه هو تضخيم إنجازاته. بينما أن القرى التي لم يتمكن الأهالي من العودة إليها هي 28 قرية، وليست كلها تحت الإحتلال، بل نصفها يتعرض لعمليات توغل مؤقتة والبعض منها انسحب منها كلياً. وأن الباقي هو 21 قرية لم يدخل إليها جيش الإحتلال لكن طرقها تعرضت للقصف وهناك صعوبة في العودة إليها.

- **ستواصل عمليات الدفاع عن النفس وإزالة التهديدات**، حيث أن هذا لا يخضع لقرار وقف إطلاق النار.
- ستستهدف أي مسلح يقترب من قواتها في جنوب لبنان أو يعبر إلى منطقة الاشتباك.
- **مسموح لها مواصلة تدمير المباني والبنى التحتية** التي تُصنّف تهديداً في المناطق التي وصلت إليها قواتها خلال الحرب.
- **غير مسموح لها بتنفيذ هجمات في بيروت والبقاع وجنوب لبنان خارج المنطقة القتالية** ضمن مهلة وقف إطلاق النار.
- أعلنت خريطة لمنطقة "الدفاع الأمامي"، بما يشمل الحد البحري لهذه المنطقة، وهو ما يتضمن حقل غاز قانا الذي ضمنت حقوق التنقيب فيه للبنان بموجب إتفاقية ترسيم الحدود البحرية عام 2022.

ثانياً: حدد حزب الله على لسان أمينه العام الشيخ نعيم قاسم، خمسة شروط لوقف إطلاق النار في بيانه:

- وقف دائم لإطلاق النار جواً وبراً وبحراً.
 - إنسحاب قوات الإحتلال الإسرائيلي من جميع مناطق جنوب لبنان حتى الحدود.
 - تحرير الأسرى اللبنانيين من داخل الكيان المحتل.
 - عودة جميع سكان جنوب لبنان إلى قراهم.
 - إعادة إعمار القرى المدمرة إلى قراهم.
- وبالتالي فقد ثبت حزب الله رفضه للوضع الحالي لوقف إطلاق النار المؤقت، وإعتبر أن وقف إطلاق النار سقط بعد الخروقات قوات الإحتلال، وثبت أيضاً رفضه لكل إعلانات الكيان الإسرائيلي سواءً حول "الخط الأصفر" أو حرية الحركة فيه. كما ثبت رفضه العودة للوضع الذي كان قائماً منذ وقف إطلاق النار في 27 نوفمبر-تشرين الثاني 2024، لجهة حرية الحركة لقوات الإحتلال في العمل العدواني البري والجوي والبحري

ضد لبنان، حيث واصل الجيش الإسرائيلي شن الهجمات اليومية في جنوب لبنان والبقاع وحتى بيروت خلال فترة وقف إطلاق النار التي إمتدت قرابة سنة وثلاثة أشهر.

ثالثاً: يُستنتج من هذا الوضع التالي:

- أن حرية الجيش الإسرائيلي في شن الهجمات في لبنان أصبحت أكثر تقييداً، مما كانت عليه في ظل إتفاق وقف إطلاق النار السابق في 2024.
- أن حزب الله سيكون أكثر مرونة في مواصلة تعزيز وتحصين مواقعه في مناطق لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن الحدود، شمال منطقة العمليات، بحسب ما يرى المراقبون الإسرائيليون.
- أن خطة بقاء جيش الإحتلال الإسرائيلي في مناطق في جنوب لبنان، غير مرضي عنه داخل المؤسسة العسكرية للإحتلال، في ظل عدم حسم ملف إنهاء تهديدات حزب الله بشكل نهائي، حيث أن تجربة فترة الإحتلال الماضية طيلة 18 سنة (1982-2000) ما تزال تحمل ذكريات سيئة للغاية.

رابعاً: المسار العملياتي

بما أن الشرط المُسبق لنزع سلاح حزب الله، ثبت أنه لا يمكن تحقيقه من خلال حرب إسرائيلية مباشرة، ولا من خلال ضغط الحكومة اللبنانية على حزب الله، وهو ما صرّح به بعض المسؤولين الإسرائيليون معتبرين أن هذا مسار طويل لا يمكن تحقيقه من خلال جولات قتالية، ولكنه يبقى شرطاً قائماً للعمل على تحقيقه، حيث بدا واضحاً أن مطلب نزع سلاح حزب الله بشكل كامل تم استبعاده من جدول الأهداف الإسرائيلية المُسبقة، في مقابل التركيز على إبعاد تهديدات حزب الله بضعة كيلومترات عن الحدود مع فلسطين المحتلة. يبقى الوضع الراهن الذي استجد بعد حرب "العصف الماكول"، بعد إعلان الكيان الإسرائيلي لما أسماه "خط الدفاع الأمامي"، لتحديد قاعدة إشتباك في منطقة جنوب نهر الليطاني من جنوب لبنان.

السيناريو المُتوقع في جنوب لبنان بعد هذا الإعلان (تم ذكره أعلاه)، لا يتجه نحو الإستقرار، بل نحو "هشاشة" متجددة، تراكمية، مع إحتمال الانفجار بشكل دائم. حيث أن الكيان المحتل يسعى لتثبيت حرية حركته في إستهداف أي "تهديد" واقعي أو متوقع ضد قواته المحتلة، أو مستوطناته شمال فلسطين المحتلة. ويسعى لتكريس منظومة أمنية في وجه المقاومة التي فرضت جدارتها في القتال وفي إفشال مخطط العدو لإنشاء حزام أمني على طول منطقة جنوب نهر الليطاني (إجتياح للشمال اللبناني بحسب التعبير الإسرائيلي)، وفي إنزال الخسائر بقواته وفي عمق كيانه المحتل.

ورغم أن الخطة الإسرائيلية لإنشاء منطقة عازلة مُدمرة فارغة، ممنوع عودة الحياة إليها، ومُهيمن عليها بالنار والمراقبة، هي خطة طموحة إلا أنها غير قادرة على الحياة، نظراً لأن حزب الله سيعمل على إسقاط هذه "المعادلة" الأمنية الجديدة، ومنع تحويلها إلى "واقع ثابت"، أو خط حدودي جديد على شاكلة "الخط الأزرق"، من خلال:

- الضربات العسكرية لقوات الإحتلال داخلها وصولاً لخط الحدود مع فلسطين المحتلة (عبوات ناسفة، مسيرات إنقضاضية، صواريخ موجّهة، صواريخ بعيدة المدى، عمليات قنص، إشتباكات مباشرة... إلخ). لإفشال خطط تموضعه ولجعل "المنطقة" غير آمنة بالنسبة له أو لمستوطناته الشمالية، وإجباره على الإنسحاب بالتدرج وعدم إستخدامها كورقة ضغط.

● بقاء المقاومة داخل المنطقة التي لا يزال العدو يتواجد فيها تموضعاً وحركةً وعملياتاً، وعدم تمرير فكرة أنها فارغة وممنوعة على المقاومة من قبل قوات الاحتلال، وإبقائها منطقة مقاومة ونزاع غير مجمّد، لمنع العدو من تثبيت السيطرة.

● الرد على الخروقات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار من خلال إستهدافاته للمدنيين أو المقاومين أو من خلال التفجيرات التي يقوم بها للمنازل داخل مناطق تواجده، فضلاً عن خارجها. لتقييد حرية حركة العدو وإرساء معادلة ردع تراكمية لإلزامه بوقف إعتداءاته. وجعل "المنطقة" مفتوحة للإنفجار إذا إستمرت إعتداءات الكيان المحتل.

وهذا ما أوردته صحيفة "معاريف" العبرية، نقلاً عن الجيش الإسرائيلي بأنه "يعتقد أن حزب الله بيني الآن معادلات معه وهذا الأمر مقلق للغاية". فيما أوردت قناة "كان" العبرية، أن "حزب الله يعود إلى أسلوب المعادلات، ويضع إسرائيل أمام المشكلة نفسها (العين بالعين)".

فقد أصبح واضحاً، للجميع، في هذا السياق بعد "معركة العصف المأكول"، أن الإشتباك بين المقاومة والكيان المحتل، لم يعد مجرد مواجهة تقليدية، بل تحوّل إلى نموذج معقّد من "حرب الإستنزاف متعددة الأبعاد". هذا التحوّل يعكس إستنفاد إسرائيل لخياراتها العسكرية الحاسمة، وتحوّل المعركة إلى سباق طويل على قياس "قوة التحمّل".

مقارنة بين "تفاهم نيسان" وهدنة "الوضع الراهن"

المقارنة بين تفاهم نيسان 1996، والوضع الراهن، سواءً في الميدان أو الوضع السياسي، محدودة المشتركة. لقد كان "التفاهم" كهدنة مؤقتة ضمن حرب مستمرة، أما اليوم فنحن أمام محاولة حسم نهائي لشكل الحدود وإفقاد المقاومة خيار استعادة الردع والضغط لإنهاء وجودها. الكيان المحتل لا يريد العودة إلى 1996، بل يريد فرض "واقع 7 أكتوبر 2023" معكوساً على لبنان: منطقة عازلة مدمرة ومهجورة، سيطرة نارية، منع أي تهديد بري مستقبلي، وحرية الحركة (أي الحق في القصف بمجرد رصد أي تحرك من دون إعتبار للسيادة اللبنانية).

جدول المقارنة:

وثيقة التنازل	تفاهم نيسان
إحتلال مؤقت مشروط بنزع سلاح المقاومة وترتيبات أمنية في ظل معاهدة سلام دائم	إحتلال واسع دائم (حتى عام 2000) مع قواعد إشتباك يومية
معادلة وجودية على طرفي الحدود مع الكيان المحتل حيث يعتبر الطرفين أن التهديدات باتت تهديدات وجودية	قواعد إشتباك غير وجودية، وإستمرار للإحتلال وللمقاومة من دون حرب شاملة
سيطرة نارية على شريط حدودي خال مُدْمَر، ونقل (تجربة غزة): المنطقة الامنية الخالية لمنع تحرك المقاومين، مع حرية حركة إسرائيلية فيها: خلق منطقة قتل خالية من السكان.	حماية المستوطنين وتحييد قصف المدنيين متبادل، ووقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات. مع الإبقاء على السكان المحليين.

ورقة تفاوض لتثبيت معادلة أمنية في ظل منع عودة قريبة للسكان المحليين ولتحقيق مكاسب سياسية للإحتلال	إستمرار المقاومة والإحتلال وإنسحاب عام 2000 تحت ضغط المقاومة
التأسيس لمعاهدة سلام دائم ضمن عملية تفاوض مباشر	تفاهم شفهي موثّق وليس إتفاق أو معاهدة رسمية أو إتفاقية سلام، ومن دون مباحثات مباشرة. لم يُعتبر إعتراضاً رسمياً من لبنان بإسرائيل ولا حلاً للقضايا العالقة مع الإحتلال
صراع على حق الوجود	تحديد لقواعد الإشتباك
سحب لشرعية المقاومة، وليس مجرد تنظيم لقواعد الإشتباك أو نقل السلاح إلى شمال نهر الليطاني	تثبيت لشرعية المقاومة
هناك ربط نزاع إقليمي (وحدة الجبهات)	ليس هناك ربط نزاع إقليمي

خاتمة

الكيان الإسرائيلي المحتل يريد تحويل منطقة العمليات إلى "ترتيب أمني مُستدام" يمنحها حرية الحركة، في ظل غياب تام للسيادة اللبنانية، أو أي مظلة لبنانية أو دولية تحمي المدنيين، مما يترك الساحة الجنوبية لـ"حرب اللامعادلات" حيث القوة هي الحَكَم الوحيد. ولكن يبدو أن المقاومة التي إستعادت قدرة ردعية مُعتد بها وظهرت في حرب "العصف المأكول" عازمة على إسقاط معادلة العدو المحتل الجديدة.

وبين المحافظة على مشروعية حق المقاومة في طرد قوات الإحتلال المتواجدة داخل الحدود السيادية للبنان (البحرية والجوية والبرية)، وإعتبار أن إنسحاب قوات الإحتلال أول شرط لأي مبادرة، وبين ما تعتبره إسرائيل بغطاء أميركي، حقاً لها في شن ضربات "وقائية" ضد أي "هدف وشيك"، تتوقف أي تغييرات على هذا المسار على:

1. ديناميكية القوة العسكرية للمقاومة في الميدان وفرضها معادلة الرد على كل خرق أو إعتداء يجبر الكيان المحتل على التراجع، أو التصعيد الذي قد لا يحتمل نتائجه على جبهته الداخلية.
2. متانة الربط بين الجبهات، مما يعزز تقييد العدو وتراجع، خصوصاً إذا تراجع ترامب بإتجاه وقف الحرب مع إيران وبالتالي في كل المنطقة.
3. إستهداف العدو للمدنيين، خارج "المنطقة الصفراء"، على إعتبار أن تلك المنطقة فرغة من السكان وكل من يتواجد فيها هو تهديد للكيان المحتل. أو توسيع الإحتلال للمدى الجغرافي لإستهدافاته خارج "المنطقة الصفراء"، وطبيعة ردود المقاومة عليها.

لقد أقرّ الكيان المحتل، ب "تفاؤله المفرط"، حيث إعترف قائد المنطقة الشمالية للإحتلال بوجود "فجوة" بين ما إستنتجته إسرائيل بعد حرب 2024، وما إكتشفته لاحقاً من قدرات لحزب الله.